



محاوَر التوافق والإختلاف الدولي في معالجة الأزمَة السورِيَة

تقرير موقِف



يمر المشهد السوري بتحويلات غير مسبوقة، حيث يحتدم الصراع الدولي، وتدفع الحشود العسكرية وتدفع شحنات الأسلحة الثقيلة بصورة متسارعة نحو مواجهات مفتوحة، رغم ادعاء أطراف الصراع سعيها لوقف القتال وإنشاء مناطق "آمنة"، أو مناطق "خفض تصعيد".

وفي غضون الأسابيع الماضية؛ شهدت الأزمة السورية سلسلة تحولات عميقة تمثلت في: الاستهداف الأمريكي لمطار الشعيرات، وإبرام اتفاق أستانة (4) لإنشاء مناطق "خفض تصعيد"، والانتشار الإيراني في الجنوب السوري، وتنامي الحشود العسكرية على الحدود السورية-العراقية، وتوجيه واشنطن ضربة غير مسبوقة لمليشيات موالية للنظام بالقرب من التنف، والعمليات الجارية في الرقة ومحيطها، واحتدام السباق الدولي على دير الزور بدلاً من الرقة، فضلاً عن قرار واشنطن تسليح وحدات حماية الشعب الكردية.

وبالتزامن مع التحويلات الميدانية، تواجه قوى الثورة والمعارضة السورية مجموعة تحديات موازية أبرزها: احتدام الصراع البيئي في الغوطة وإدلب وريف حلب، وفقدان زمام المبادرة في المسارين الدبلوماسيين بأستانة وجنيف، فضلاً عن استمرار عمليات التهجير القسري في الوعر والقابون في أعقاب اتفاق التهجير الخاص بمضايا والزبداني.

وبناء على تلك المعطيات؛ تقدم هذه الورقة تصوراً لآليات التعامل مع التحويلات الدولية والتحديات المحلية، من خلال محورين أساسيين:

أولاً: استعراض أبرز نقاط التوافق بين الأطراف الدولية.

ثانياً: ملامح الخلاف بين القوى الفاعلة.

وذلك للخروج بتصوير واقعي للمشهد العام يمكّن قوى الثورة والمعارضة السورية من الاستعداد لوضع خطة شاملة تستجيب للمخاطر القائمة وتوظف المسارات المتباعدة، وتطور أدائها لتصبح شريكاً في المعادلة القائمة، ولتتحول إلى طرف فاعل في إدارة الأزمة ودفعها باتجاه زيادة المكاسب السياسية والعسكرية على حد سواء.

أولاً: محاور التوافق الدولي

1- استنزاف أطراف الصراع الداخلي

ظهرت بوادر تدمير داعمي الفصائل بصورة واضحة في شهر أكتوبر 2016، عندما تم تسريب تفاصيل اجتماع عقده الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مع فريق الأمن القومي لمناقشة إستراتيجية تسليح المعارضة، عقب فشل برنامج وكالة الاستخبارات المركزية لتسليح وتدريب آلاف المقاتلين السوريين.

وأكد المسؤولون عن الملف السوري لأوباما أن بعض الفصائل لديها ما يكفي من السلاح النوعي لشن معارك نوعية في عدة جبهات لكنها لا تقوم بذلك رغبة منها في الحصول على المزيد، كما عبروا عن امتعاضهم من قيام بعض القادة ببيع مخزونهم من السلاح النوعي لمجموعات لا ترغب واشنطن بوضوله إليها.

وتقرر في ذلك الاجتماع وقف إرسال المزيد من الأسلحة بهدف دفع الفصائل لاستخدام الأسلحة التي تم تخزينها في فترات سابقة، بغية التأكد من نفاذ المخزون السابق، حيث دار الحديث عن تخزين قادة الفصائل كميات كبيرة من الأسلحة النوعية وعدم استخدامها في المعارك منذ عام 2014، وفرضت واشنطن على حلفائها منع تزويد الفصائل بفتات معينة من الأسلحة، خصوصاً نظم الدفاع الجوي المحمولة، وصواريخ أرض-جو.

وفي أعقاب سقوط أحياء حلب الشرقية نقل تقرير "إنتلجنس أون لاين" (7 ديسمبر 2016) تسريبات من "وثائق حساسة" لبعض الأجهزة الأمنية بدول المنطقة حول فشل جهود تشكيل جبهة موحدة لصد الهجمة على حلب، وتراجعها أمام تقدم قوات النظام وحلفائه، وتضمن التقرير تقييماً متشائماً لمستقبل الفصائل في الشمال السوري.

وفي هذه الأثناء؛ شرعت السلطات التركية في العمل على مشروع إنشاء تشكيلات جديدة من الفصائل فيما يتوافق مع توجهاتها الميدانية، والضغط عليها لإبداء مواقف أكثر ليونة في اجتماعات أستانة، الأمر الذي دفع بهيئة "فتح الشام" للتحرك ضد هذه الفصائل التي أعلن البعض منها انضمامه إلى حركة "أحرار الشام" لحمايته من "فتح الشام".

وعلى الرغم من قبول "أحرار الشام" بانضمام الفصائل إليها، وإصدارها بياناً يعتبر الحرب على أي منها بمثابة "الحرب على الحركة"، تابعت "فتح الشام" هجومها، وبدا من الواضح أن إستراتيجية الجولاني تهدف إلى إخضاع كامل محافظة إدلب تحت سيطرة تنظيمه المصنف على لوائح الإرهاب الدولية.

ولم تكن الأمور تسير بصورة أفضل بالنسبة للنظام؛ إذ مثل سقوط حلب بدء العد التنازلي لبشار الأسد الذي لم تثبت قواته أية جدارة ميدانية، الأمر الذي دفع روسيا لإرسال قوات خاصة، ومجموعات من المرتزقة، وكتيبيتي مهمات شيشانية خاصة لحماية الأحياء الشرقية من مدينة حلب، وقبول الروس على مضم مشاركة المزيد من الميليشيات التابعة لإيران في العمليات العسكرية بسوريا.

وبخلاف طموحات الأسد باستعادة السيطرة على الأراضي التي كانت تابعة لها؛ بادرت موسكو إلى إبرام اتفاقية مع أنقرة تفر بتواجد القوات التركية في العمق السوري، في حين أصبح بشار أكثر ارتهاً بحلفائه، وبات من الواضح له أن الانتصارات التي تحققت في ساحة المعركة لم تؤمن حكمه بل عززت النفوذ الروسي والإيراني على حساب جيشه المنهك الذي فر بصورة مهينة أمام عناصر "داعش" في هجومها على مدينة تدمر.

وأثار تواصل "مجلس الأمن القومي" الروسي و"الاستخبارات العسكرية" في موسكو مع فصائل المعارضة حفيظة النظام الذي لم يدع للمشاركة في المفاوضات التي كانت تدور بالتشاور مع الرئيس التركي أردوغان، وفي تجاهل كامل لبشار الأسد، الذي أخذ إعلامه في إبداء التذمر من الترتيبات الروسية، مما دفع لافروف للتأكيد على أن التدخل الروسي أنقذ دمشق من السقوط.

وتزامن تصريح لافروف مع شن الطيران الإسرائيلي غارة على مطار المزة العسكري وأسفرت عن مقتل بعض ضباط النظام في القاعدة التي تقع قريباً من القصر الرئاسي، وكشفت مصادر أمنية مطلعة أن موسكو كانت على علم بهذه العملية وقررت تجاهلها، وذلك رغم ما تسببت به من هلع في صفوف ضباط الأسد وعائلته التي تقيم بالقرب من تلك المنطقة، خاصة وأن النظام قد كدس أسلحة نوعية في محيط المطار، وفاقم تلك المشاعر العملية الانتحارية النوعية التي تم تنفيذها في كفر سوسة والتي أعادت إلى الذاكرة الأوضاع المتزدية التي عاشتها دمشق في المرحلة التي سبقت التدخل الروسي.

وتسرب الحديث في تلك الأثناء عن سخط القيادة العسكرية الروسية من فشل بشار الأسد في إعادة تنظيم مؤسسته العسكرية، وذلك على الرغم من قيام موسكو بتجميع فلول قواته المتبقية في محافظة اللاذقية، وضمها إلى الوحدات الروسية وبعض الميليشيات الأخرى لإنشاء ما أطلق عليه "فيلق الهجوم الرابع الجديد"، ومن ثم اضطرار موسكو إلى تشكيل "فيلق الهجوم الخامس" في منطقة حلب، وما بذله المستشارون الروس من جهود مضيئة لتدريب مقاتلي النظام وتجهيزهم بالأسلحة والمعدات، دون مردود ميداني يذكر.

وتزامن ذلك مع تصريح المحلل العسكري الروسي، العقيد ميخائل كودرنوك، الذي قال فيه: "أصبح جيش الأسد اليوم ضعيفاً من جميع الجهات، ويحتاج إلى أن يتم تفكيكه وإعادة التجنيد داخله"، مضيفاً أنه "على الرغم من أن تدخل حزب الله في سوريا قد خدم مصالح الأسد؛ إلا أنه زاد من مخاوفه، وخاصة في ظل تراجع قوة ونفوذ الجيش السوري، وتردي أوضاعه، وتقلص عدد المقاتلين فيه إلى النصف؛ بسبب نقص المعدات، وانخفاض الروح المعنوية داخله".

واستنتج الروس أن جيش النظام سيعتمد بصورة متزايدة على الدعم الخارجي، حيث تزامن وصول تعزيزات جديدة من كتائب "الإمام علي في العراق وسوريا" التابعة لهيئة الحشد الشعبي في شهر مارس الماضي، مع وصول قوات شيشانية يبلغ قوامها ألف مقاتل من القوات الخاصة، تم تكليفها من قبل الجنرال الروسي زورافيف لحماية عين الفيحة بوادي بردى غرب دمشق بهدف تأمين موارد المياه للعاصمة السورية، وحماية السكان المحليين من تعديات الميليشيات الإيرانية التي سيطرت على المنطقة بعد خروج فصائل المعارضة منها.

وفي 16 أبريل 2017؛ استنجد عناصر "فرع الأمن الجنائي" التابع للنظام في مدينة طرطوس بالضباط الروس في قاعدة "حميميم"، وتوسلوا إليهم للتدخل بشكل سريع لضبط حالة الفلتان الأمني وفوضى انتشار السلاح في مدينة طرطوس، وذلك نتيجة قيام نحو مائتي عنصر من ميليشيا "قوات النمر" بهاجمة الفرع واستخدام كميات من الأسلحة الثقيلة بشكل غير منضبط.

جاء ذلك بالتزامن مع تقارير وردت إلى موسكو حول تدهور الوضع في الجنوب السوري، وخروج مظاهرات عارمة في مدينة السويداء وبلدة المزعة بجبل العرب رافعة شعارات مضادة للنظام الذي لجأ إلى تعويض النقص العددي عبر رفع سن طلب الاحتياط إلى 40 عاماً، وتجنيد أصحاب السوابق والمحكومين بقضايا جنائية في سجن السويداء، وإصدار بشار الأسد قراراً رئاسياً (11 أبريل 2017) يحمل الرقم 1445، بإنشاء جيش رديف من الميليشيات الطائفية على غرار "الحشد الشعبي" العراقي الذي شكله قاسم سليمان من 40 ميليشيا، ويقر بتحويل الحرس الثوري قيادة قوة من الميليشيات يمكن أن يصل تعدادها إلى نحو 120 ألف مقاتل، ورأى محللون أن هذا الإجراء يأتي من قبل إيران كعملية استباقية لأية ترتيبات يمكن أن تتخذها موسكو وأنقرة لإضعاف الموقف الإيراني عقب اتفاق أستانة الأخير.

2- "محاربة الإرهاب" عبر سياستي التهجير المنظم وتأجيج الصراع البيئي

على الرغم من تردد الحديث عن رغبة واشنطن في إنشاء "مناطق آمنة، والتعهدات الروسية بإنجاح الهدنة وإقامة "مناطق تخفيف توتر"؛ إلا أن مضاعفة شحنات الأسلحة لبعض أطراف الصراع، وتنامي الحشود العسكرية في مختلف الجبهات يبيء بوجود توجهات مغايرة، تتمثل في تهجير المزيد من عناصر الفصائل وعوائلهم.

فعلى إثر إجلاء عشرات الآلاف من الثوار وعائلاتهم من حلب وحمص ومضايا والزبداني وريف دمشق إلى إدلب؛ تتجه أنظار روسيا نحو الغوطة لترحيل المزيد من وسط سوريا ونقلهم إلى جيوب جنوبية في محافظة درعا على غرار عمليات التهجير الواسعة التي توجهت في معظمها نحو محافظة إدلب.

وترمي هذه التغييرات السكانية بالجملة إلى تمكين نظام الأسد من استعادة السلطة في دمشق ومحيطها تحت الحماية الروسية، حيث يعمل ضباط المخابرات الروسية على اختبار ردود الفعل الإسرائيلية والأردنية من احتمال إعادة توطين عشرات الآلاف من الثوار قريباً من حدودهم.

وإدعى تقرير "ديكا" الأمني أن هذا المشروع كان موضوع مباحثات بين الرئيس بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بحيث يتولى الجيش الروسي وقوات النظام مهمة مراقبة ممر عسكري طوله 285 كم لنقل الآلاف من الثوار إلى درعا، وتضمن القوات الروسية وجيش النظام المرور الآمن للفصائل مصحوبين بأسرهم عبر حافلات يوفرها النظام، في حين تبادر قوات الحرس الثوري الإيراني وميلشيا "حزب الله" المتمركزة في درعا وعلى مقربة من الطريق السريع بين عمان ودمشق بالانتشار وسط سوريا، بحيث يتم تركيز هذه الفصائل في موقع المواجهة المباشرة مع مجموعات تابعة لتنظيم "داعش" غرب درعا.

وأكد التقرير أن الروس يعملون على تهدئة مخاوف تل أبيب وعمان من توطين كتلة ضخمة من الثوار المقاتلين السوريين على حدودهما، ويؤكدون على أن التعاون بين القوات الأردنية والاستخبارات الإسرائيلية في حماية الحدود وتوفير المساعدات الإنسانية سيسهم في تخفيف المخاطر المتوقعة.

ورأى التقرير أن خطة الترحيل هذه تمثل المرحلة الثانية من البرنامج الروسي لإخلاء وسط وغرب سوريا من جميع القوى الثورية وحشر مقاتليها في جيبين أقصى شمال البلاد وجنوبها، وسوف يرصد القطاع الشمالي من قبل القوات المسلحة التركية وأجهزتها الاستخبارية، بينما تخضع الجيوب الجنوبية لإشراف الأجهزة الإسرائيلية والأردنية مشتركة.

في هذه الأثناء يتفق الروس والأمريكان على إمكانية استدراج الفصائل لخوض معارك ضد تنظيمي "داعش" و"القاعدة"، بهدف استنزاف الطرفين في معركة يقوم الروس فيها بدور الدعم والترجيح، ومن ثم إشراك النظام والأكراد في المعركة ضد الإرهاب.

وبدا للطرفين الدوليين أن الخطة بدأت تؤتي ثمارها عندما أعلنت "النصرة" تشكيل "هيئة تحرير الشام" وانحياز العديد من الفصائل إليها، وانحياز مجموعة أخرى من الفصائل إلى "أحرار الشام" مما أسفر عن تشكيل جبهتين رئيسيتين، واندلاع المواجهات بينهما.

جاء ذلك بالتزامن مع دعوة غرفة العمليات المشتركة "موم"، والتي تديرها وكالة الاستخبارات الأمريكية الفصائل "المعتدلة" للاندماج في كيان واحد لشن معارك ضد "هيئة تحرير الشام" في إدلب، وإصدار المبعوث الأمريكي إلى سوريا، مايكل راتني، بياناً اعتبر فيه "أحرار الشام جزءاً من الثورة السورية" مقابل شن حملة مشتركة ضد "جبهة النصرة".

3- تنسيق آليات تحديد الأهداف وشن العمليات المشتركة

أبرم مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق مايك فلين عدة تفاهات أمريكية-روسية على الصعيد الميداني، ومن ضمنها؛ مشاركة قوات الدولتين في عملية السيطرة على مدينة تدمر، وذلك في أول عمل عسكري مشترك في عهد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

وتناولت المباحثات الأمنية الأمريكية-الروسية مطلع العام الجاري إمكانية العمل معاً على إنشاء منطقة عسكرية عازلة شمال ووسط سوريا، وتحديد موقع لغرفة عمليات مشتركة لا تبعد كثيراً عن مقر القيادة المركزية الأمريكية شمال الأردن، وإمكانية شن هجوم مشترك يضم قوات أمريكية وروسية وأردنية، ورفقاً من جيش النظام، بالإضافة إلى فصائل منتقاة من المعارضة تتكون من مقاتلين من أبناء دير الزور والمناطق الشرقية.

وكانت العملية المشتركة ضد "داعش" في تدمر (مارس 2017) هي الأولى من نوعها التي ينسق فيها مباشرة بين قوات النظام وسلاح الجو الروسي والأمريكي وفق "بنك أهداف" تم الاتفاق عليه مسبقاً، وذلك بالتزامن مع إبرام اتفاق بين واشنطن وموسكو لتحديد "قواعد الاشتباك" في الأجواء السورية.

جاءت تلك العمليات بالتزامن مع تسريبات حول مفاوضات أمريكية-روسية تتناول إمكانية تشكيل قوات شمال وجنوب سوريا بحيث تمثل بديلاً لفوضى الفصائل التي قدر عددها بنحو 220 فصيلة لا يتبعون لمرجعية سياسية أو عسكرية معتبرة، ودار الحديث آنذاك عن تعهد إحدى دول مجلس التعاون الخليجي بتمويل مشروع إعادة تجميع الفصائل "المندثرة" التي كانت مقربة من أمريكا في ذلك المشروع الجديد.

وأشارت تسريبات أول اجتماع تنسيق ميداني لرؤساء أركان الجيوش الأمريكية والروسية والتركية في أنطاليا (7-8 مارس 2017) إلى محاولة الأطراف الثلاثة التوصل إلى تفاهات ميدانية عامة تتضمن:

1- تجنب وقوع أي اشتباك مسلح بين الجيوش الثلاثة، القريبة من بعضها حول مدينة منبج.

2- إعداد خطة موحدة لشن هجوم ثلاثي ضد تنظيم "داعش" في سوريا والعراق.

3- التعاون لإنجاح جهود الهدنة، وإدماج قوات النظام في عمليات التنسيق ضد تنظيم "داعش" تحت قيادة روسية.

4- في حال فشل عمليات تنسيق العمليات ضد "داعش" فإن قادة الجيوش الثلاثة سيحاولون التوصل إلى تفاهات تقضي بتقسيم سوريا إلى قطاعات.

وتم في مرحلة لاحقة إشراك الأردن التي بادرت إلى تدريب مجموعات منتقاة من فصائل الجنوب للمساهمة في العمليات المرتقبة شرقي الفرات، في حين أبلغت الحكومة التركية فصائل المعارضة السورية الحليفة لها بضرورة العمل على حل جميع المسميات الفصائلية وتشكيل "جيش ثوري" واحد يضم جميع مقاتلي هذه الفصائل، وتردد الحديث في أواخر شهر مايو 2017 عن سعي أنقرة إلى تأسيس فيلق عسكري يضم 17 فصيلاً تحت تشكيل جديدة يطلق عليه اسم "الفيلق الأول" ويضم: تجمع "فاستقم كما أمرت"، و"جيش إدلب الحر"، و"جيش الإسلام"، وغيرها من الفصائل المنضوية في عمليات "درع الفرات" لشن عمليات شرقي البلاد.

وأشار الكاتب الروسي ماكسيم سوتشكوف إلى قيام فريق عمل خاص تابع لوزارة الدفاع الروسية بعقد اجتماعات مع النظام ومع فصائل المعارضة لتوضيح فكرة "المناطق الآمنة"، كما عقد الوفد نفسه اجتماعات مماثلة في إيران وسلطنة عمان، وحصل على تلميحات من أنقرة والرياح بدعم توجهات موسكو التي تتوجت باتفاق أستانة، والتي يعتقد الروس أنها ستطلق يد النظام للسيطرة على الأجزاء الوسطى والشرقية من سوريا، بما في ذلك الأراضي الواقعة على طول نهر الفرات وشرق تدمر، مما يساعد في إعداد هجوم واسع النطاق على مدينة "دير الزور" التي يسيطر عليها "تنظيم الدولة".

وفي 24 مايو 2017؛ أعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن الجيشين الأمريكي والروسي يكثفان اتصالاتهما في سوريا لتأمين الحماية للقوات التابعة لكل منهما، والتي باتت تعمل في نطاق يضيق أكثر فأكثر، وقال قائد العمليات الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط الجنرال جيفري هاريجان: "يتعين علينا زيادة عملية تبادل المعلومات مع الروس نظراً إلى أن تحركنا جميعاً يدور في نطاق جوي واحد".

4- ضبط الحدود بهدف تطويق الأزمة السورية ومنع امتدادها إلى دول الجوار

بعيداً عن الهالة الإعلامية المصاحبة لمشاريع "المناطق الآمنة" ومناطق "خفض التصعيد"؛ لا تزال الدبلوماسية الدولية مرتكزة على حصر الصراع المسلح داخل سوريا ومنعه من الانتشار الإقليمي بدلاً من حسمه بصورة فعلية؛ إذ تشير الحشود العسكرية لمختلف القوى الفاعلة داخل سوريا وفي محيطها إلى أن الأوضاع متجهة نحو مضاعفة العنف وليس الخفض من وتيرته، حيث تتدفق مختلف الأسلحة الثقيلة إلى بعض أطراف الصراع، وخاصة وحدات حماية الشعب الكردية وقوات النظام والمليشيات الموالية له.

وكانت القوات الأمريكية الخاصة قد نفذت عمليات انتشار واسعة النطاق شمال سوريا والعراق، وشحن أسلحة ثقيلة من العراق والأردن إلى القواعد الأمريكية الجديدة شمال شرق محافظة الحسكة وعند معبر "كيزيل تبه" الواقع في مدينة ماردين الواقعة على الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا،

وذلك ضمن عملية انتشار واسعة النطاق، وذلك بالتزامن مع قرار اتخذته تركيا يقضي بإنشاء جدار إسمنتي على طول الحدود مع إيران بطول 70 كلم، وذلك ضمن سياسة شاملة تهدف من خلالها أنقرة إلى تعزيز حدودها الجنوبية من خلال نشر مناطيد مراقبة على امتداد 900 كم من حدودها مع سوريا بهدف تعزيز قدرات الجيش على: مراقبة الحدود، وتحديد الأهداف، ومنع تسلل الإرهابيين، وتعزيز إمكانات الاتصال وجمع المعلومات.

وشهد شهر مايو تنفيذ واشنطن وحلفائها خطة طموحة تهدف إلى إقامة حزام أمني على طول الحدود عبر نشر قوات من المعارضة تمكنت من التسلل إلى البادية السورية والسيطرة على عدد من القرى والنقاط والتلال في بادية التنف وريف دير الزور الجنوبي تمهيداً للانطلاق نحو مدينة البوكمال وثبتت عدة نقاط في البادية بحيث باتت تغطي عشرات الكيلومترات على طول الخط الموازي للحدود العراقية، حيث تتمركز مروحيات من طرازي "كوبرا" و"بلاك هوك" في قاعدة المفرق الجوية داخل الأراضي الأردنية لتأمين غطاء جوي لهذه القوات.

كما تحدثت المصادر عن حشد كتائب مدفعية ثقيلة، وراجمات صواريخ أمريكية، حيث يتم التخطيط لتنفيذ عملية إنزال من قبل مجموعة جوية أمريكية متمركزة حالياً في قاعدة الأزرق (قاعدة موفق السلطي الجوية)، ويقود هذه القوات ضباط أمريكيون وبريطانيون موجودون في معسكرين خاصين بهما في منطقة التنف.

ورأى تقرير "ديبكا" (18 مايو 2017) أن أمريكا تستعد للشروع في أكبر حملة عسكرية لها في المنطقة لتشمل السيطرة على نحو 600 كم من الحدود السورية العراقية، حيث أعد الجنرال تاونسند، قائد قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، جيشاً من حوالي 3000 من قوات النخبة من ثمان بلدان هي: أمريكا، وبريطانيا، والأردن، وألمانيا، وهولندا، والدنمارك، وكرواتيا، والتشيك، و تم تقسيمهم إلى قطاعين:

- قطاع شمالي يضم الكانتونات الكردية في الحسكة والقامشلي، ويشرف عليه حوالي 1000 جندي أمريكي توزعوا على عشرة مواقع، وسيطرون على معبرين حدوديين هما: ربيعة، على الطريق المؤدي إلى مدينة الموصل العراقية المحاصرة، وسيمالكا، العائم على نهر دجلة، والذي يربط المناطق الكردية السورية بإقليم كردستان العراق.

- قطاع جنوبي يتكون من نحو ألفي مقاتل، أغلبهم من قوات التحالف، ويرمي إلى السيطرة الكاملة على معبرين حدوديين آخرين هما: التنف والقائم باتجاه درعا والصحراء الشرقية.

تأتي تلك الإجراءات ضمن خطة أوسع تعمل واشنطن حالياً على تسويقها، وتتضمن إنشاء حزام حول سوريا يمتد من جنوب البلاد إلى شمالها بهدف منع مقاتلي "داعش" من الانتقال إلى البلدان المجاورة، وتتضمن الخطة تسليم الأردن أمن الحدود الجنوبية لسوريا، ومنح الأكراد صلاحيات وإمكانات

عسكرية لتأمين الحدود الشمالية، في حين تتولى قوات عشائرية ذات أغلبية سنية المناطق الشرقية تحت قيادة أمريكية مباشرة.

5- اقتسام مناطق النفوذ

نشر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليبرمان في شهر ديسمبر الماضي مقالاً في موقع "ديفينس نيوز" الأمريكي، بعنوان "سياسة إسرائيل الخارجية في شرق أوسط مضطرب"، رأى فيه أن: "الحل لمشاكل المنطقة يكمن في رسم حدود جديدة لبعض الدول، فتغيير الحدود بشكلها الحالي خاصة في العراق وسوريا، ووضع خطوط فاصلة بين مناطق الشيعة ومناطق السنة من شأنه أن يقضي على الفتنة الطائفية ويفتح الطريق أمام قيام دول تتمتع بشرعية داخلية"

وعلى الصعيد نفسه اقترح معهد "راند" في نهاية فبراير خطة سلام شاملة في سوريا تقوم على تقسيم مناطق السيطرة بين النظام والمعارضة المدعومة من تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، وتأسيس إدارة دولية لمناطق "داعش" بعد طردهم التنظيم منها، بالإضافة إلى الاعتراف بأدوار تركية وأردنية شمال وجنوبي البلاد بالتعاون مع فصائل "معتدلة" مدعومة من الغرب شريطة التزامها بوقف القتال مع النظام والاستمرار في محاربة الجماعات "الإرهابية".

أما على الصعيد الرسمي فقد أشار نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف في شهر مارس الماضي إلى أن روسيا لن تقف ضد فكرة إنشاء دولة فيدرالية في سوريا، معرباً عن أمله في أن يتوصل المشاركون في المفاوضات إلى ذلك، وصدر ذلك التصريح بالتزامن مع حديث وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري عن صعوبة الإبقاء على سوريا موحدة إذا استغرق إنهاء القتال فيها مدة أطول.

كما وصف مدير عام وزارة المخابرات الإسرائيلية رام بن باراك، التقسيم بأنه "الحل الممكن الوحيد" لسوريا، مدشناً بذلك جهود إنشاء إقليم فيدرالي يشمل المحافظات الجنوبية الثلاثة: القنيطرة وحوران وجبل العرب، حيث كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" النقاب عن خطة أعدها وزير البناء والإسكان الإسرائيلي، الجنرال احتياط يواف غالانط، لعملية انتقال سياسي في سوريا تشمل إنشاء منطقة حكم ذاتي في الجنوب تقصي النفوذ الإيراني وتتعترف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، مقابل ضخ سيولة نقدية لإعادة إعمار المناطق التي دمرها الصراع في السنوات الستة الماضية.

ووفقاً للصحيفة فإن غالانط عرض هذه الخطة على بنيامين نتيناهو، والتي تهدف في شقها السياسي إلى منع تشكل محور إيراني سوري لبناني في الجنوب السوري، والتوصل إلى اعتراف دولي بالسيادة الإسرائيلية في هضبة الجولان المحتل، كجزء من اتفاق وحلّ مستقبلي للأزمة في سورية، ويمكن موجهه أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من "القوة الخاصة" لإعادة إعمار سورية باستثمار عشرات

المليارات، وأن يوافق الروس على ذلك، مقابل اعتراف دولي بمحورية الدور الروسي، وبحقها في نفوذ فعلي في المنطقة وبشكل مركز في سوريا.

في هذه الأثناء كثفت أطراف أردنية اتصالاتها مع قادة عشائر وقبائل ومكونات البدو والدروز في المنطقة السورية المحاذية لبادية شمال الأردن كجزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إنشاء منطقة نفوذ في تلك المناطق تحت ذريعة محاربة تنظيم "داعش"، ورحب مركز "يروشليم لدراسة المجتمع والدولة" (30 أبريل 2017)، المقرب من دوائر صنع القرار في تل أبيب، بوثيقة وقعت عليها شخصيات سورية تدعو للإعلان عن جنوب سوريا كإقليم مستقل ضمن الاتحاد "الفيدرالي السوري المستقبلي"، وأكد رئيس مجلس إدارة المركز، وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلي السابق دوري غولد، أن الوثيقة التي أطلق عليها "ميثاق حوران"، والتي وقعت عليها شخصيات من جنوب سوريا تقيم حالياً في إسطنبول "تمثل تطوراً يصب بشكل غير مباشر في مصلحة إسرائيل".

وزعم المركز أن روسيا تجري بالفعل اتصالات مع الأكراد في شمال شرق سوريا بهدف إنشاء إقليم كردي مستقل، منوهاً إلى أن كل ما يعني الروس هو الحفاظ على دمشق ومناطق الساحل ضمن سيطرة نظام الأسد بسبب تركيز مصالحهم في هذه المنطقة.

ومثل تصريح بوتين عقب لقائه مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، حول تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ، حقيقة الاتفاق الذي تم توقيعه بين روسيا وتركيا وإيران بأستانة في 4 مايو، حيث عبرت اتفاقية إنشاء أربعة "مناطق تخفيف التصعيد" (محافظة إدلب في الشمال الغربي حتى الحدود التركية، ومحافظة حمص وسط سوريا، والغوطة الشرقية بدمشق، والمنطقة الجنوبية على طول الحدود السورية مع الأردن وإسرائيل) عن توافق كل من أنقرة وطهران وموسكو على اقتسام مناطق النفوذ وشرعنة الوجود العسكري الروسي والتركي والإيراني في الأراضي السورية، وذلك بموافقة الرئيس ترامب الذي أوعز إلى بوتين بالمضي قدماً في خطته، ورفع مستوى التمثيل الأمريكي في أستانة عبر إرسال ستيوارت جونز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، لمباركة الاتفاق.

وبالإضافة إلى إقرارها بإرسال قوات مراقبة دولية لأول مرة، تغاضت روسيا عمداً عن منطقة شرق الفرات الغنية بالنفط والغاز باعتبارها منطقة نفوذ أمريكي، وذلك مقابل تنازل واشنطن عن تحفظها على التواجد الإيراني في منطقة "سوريا المفيدة" وقبولها بدور طهران كشريك في محاربة تنظيمي "داعش" و"القاعدة" وكضامن أساسي يمكنه نشر وحدات عسكرية في مناطق تخفيف التصعيد.

وعلى إثر إبرام ذلك الاتفاق؛ أكد بوتين أنه لا توجد وسيلة لتحقيق السلام في سوريا من دون الولايات المتحدة، وذلك في تأكيد على توافق واشنطن وموسكو على خيار الفيدرالية الذي طرحه المبعوث الأممي دي ميستورا كخيار للتسوية، إذ إن فكرة "المناطق الآمنة" و"مناطق تخفيف التصعيد" التي تدار من قبل الأطراف المتحاربة وتقع تحت الحماية الروسية والأمريكية على التوالي تشكل تنفيذاً

فعلياً لمشروع التقسيم، وحلاً مقبولاً لدى الأمريكيين لحد من تدفق اللاجئين السوريين للغرب مقابل تثبيت روسيا كلاعب أساسي في المنطقة.

ورأى موقع "بلومبيرغ" أن اتفاق أستانة يشبه إلى حد كبير التقسيم الجغرافي السياسي لشبه الجزيرة الكورية، لكن بشكل غير رسمي، مؤكداً أن لدى بوتين خبرة واسعة في مثل هذه الترتيبات، فأوكرانيا اليوم تنقسم إلى منطقة تسيطر عليها روسيا (في الشرق) ومنطقة تسيطر عليها الولايات المتحدة (بقية البلاد)، وكذلك في جورجيا حيث توجد حكومة موالية للغرب في تبليسي، مقابل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتان تعترف بهما روسيا في المقابل.

ثانياً: نقاط الاختلاف وتباين محاور الصراع

1- تنامي المعارضة الداخلية وتضائل فرص التوافق الدولي

على الرغم مما بذلته موسكو من جهود حثيثة للتوفيق بين مشروع "مناطق خفض التصعيد" الروسي و"المناطق الآمنة" الأمريكية؛ إلا أن العقبة التي تحول دون تحقيق ذلك تتمثل في رفض قيادات عسكرية وأمنية أمريكية مبدأ التعاون الميداني مع الروس إثر اللغط الذي ثار عقب مساهمة القوات الأمريكية في الخطة الروسية لتمكين النظام من السيطرة على تدمر، حيث تزامنت زيارة لافروف لواشنطن في 10 مايو الجاري مع عاصفة انتقادات ضد ترامب نتيجة إقالته مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي وسط جلسات استماع ساخنة في الكونغرس حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، ومن ثم اتهام ترامب بالكشف عن معلومات استخباراتية لمسؤولين روس زاروا البيت الأبيض، الأمر الذي دفع بمسؤولين أمنيين أوروبيين للتعبير عن قلقهم من التعاون بين البيت الأبيض والكرملين، ودراستهم إمكانية وقف التعاون الاستخباراتي مع واشنطن بدعوى أن استمرار التعاون يعرض مصادرهم الاستخباراتية للخطر.

وبالإضافة إلى التمتع العسكري والأمني الأمريكي؛ يواجه الروس مشكلة رفض "الضامنين" الآخرين في أستانة (تركيا وإيران) نشر مراقبين دوليين في الأراضي السورية، حيث يأمل بوتين وجنرالاته في توظيف مشروع مناطق "خفض التوتر" لتعزيز التعاون العسكري مع واشنطن، وإنشاء أدوات دبلوماسية قوية عبر الدمج ما بين مؤتمر أستانة الذي ترعاه روسيا مع مؤتمر جنيف الذي تروج له الولايات المتحدة منذ أيام إدارة أوباما.

وتحدثت مصادر مطلعة عن رغبة موسكو في تجديد خطة سابقة كانت قد أعدتها بالاتفاق مع كبري تتضمن إبرام اتفاقيات منفصلة للمناطق المحاذية لكل من: الأردن، وإسرائيل، ولبنان، والعراق، حيث ناقش الروس مع الأردنيين إمكانية دخول قوات أردنية جنوب سوريا للقيام بدور المراقب لوقف إطلاق النار وتولي مسؤولية "المنطقة الآمنة" جنوبي البلاد.

كما تحدثت المصادر عن توصل موسكو إلى صفقة منفصلة مع الإسرائيليين الذين طلبوا إنهاء الوجود الإيراني بالقرب من حدودها مع الجولان، وتولي ضباط روس بصورة منفردة مهمة مراقبة مثلث الحدود السورية-الإسرائيلية-اللبنانية، وتوسيع تفويض قوات الأمم المتحدة لفض الاشتباك "أندوف" لمراقبة المهام التي جرى التوصل إليها على الحدود السورية-الإسرائيلية-الأردنية.

أما المعضلة الثالثة فتتمثل في رفض إيران والنظام وجود مراقبين دوليين، وامتعضهم من محاولات روسيا تحقيق توافقات مع واشنطن أنقرة تفضي إلى خروج الميليشيات الشيعية من سوريا، مما يدفع بقوات النظام والميليشيات الإيرانية للاستمرار في انتهاك الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتخفيض التوتر في المناطق الأربعة، حيث يأمل وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، توسيع "خفض التصعيد" ليشمل باقي الأراضي السورية.

ويُتوقع أن تصطدم تلك المخططات بمعضلة رابعة تتمثل في رغبة الأكراد إنشاء ممر للبحر المتوسط مقابل دورهم في "تحرير" الرقة، حيث يتحدث مسؤولون كرد عن إمكانية اندفاع قوات "قسد" باتجاه الغرب للمشاركة في العمليات المزمعة بإدلب، وذلك بالتزامن مع تصريح القيادة الكردية هدية يوسف، المسؤولة عن مشروع الفيدرالية في الحكم الذاتي المُعلن من "الاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا" أن: "الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط هو جزء من مشروعنا لشمال سوريا، إنه حق قانوني لنا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط"، ومن شأن سيطرة قوات "قسد" على الرقة ودير الزور على طول نهر الفرات أن يمدد الأراضي التي يسيطر عليها الحكم الذاتي لشمال سوريا إلى ما يقرب من ثلث البلاد، مقارنة بحوالي 16 بالمائة التي كان يحكمها اتحاد "روجافا".

2- توجه واشنطن لإنشاء تحالف عربي-إسرائيلي يضعف النفوذ الإيراني

تحدث موقع "إسرائيل ديفنس" (26 أبريل 2017) عن توجه أمريكي لتشكيل حلف دفاعي إقليمي شرق أوسطي شبيه بحلف "الناتو"، وذلك في أعقاب حديث وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإسرائيلي أفينغور ليرمان، أكد فيه أن: "تحالفنا مع إسرائيل هو حجر الزاوية في هيكلية أمنية إقليمية واسعة جداً، تضم التعاون مع مصر والأردن والسعودية وشركائنا في دول الخليج".

وتحدث التقرير عن: "تشكيل هيكلية أمنية إقليمية تهدف إلى مواجهة التهديدات، وإنشاء تعاون عسكري وتكنولوجي واستخباراتي، وإجراء تدريبات مشتركة على مستوى القادة العسكريين، وإنشاء بؤر تعاون وثيق في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والخليج من أجل هزيمة إيران، وتبادل معلومات إستراتيجية وتكتيكية".

ورأى التقرير أنه إذا ضُمَّ كلام ماتيس إلى المواقف الأخيرة للمسؤولين الإسرائيليين، فإن القرائن تؤكد وجود تعاون فعلي إقليمي ما بين إسرائيل ودول "الناتو الشرق أوسطي" المقترحة، حيث تحدث مراقبون عن رغبة الرئيس الأمريكي "ترامب" في تشكيل تحالف مع الدول العربية لمواجهة تنظيم "داعش"، وذلك من خلال: "جمع قدرات الدفاع الجوي لمختلف دول التحالف، وتنسيق عمل الرادارات ومنصات الإطلاق في نسيج واحد قدر الإمكان، لمواجهة الصواريخ الإيرانية". وباعتبار أن الولايات المتحدة شريكة في تطوير منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي، وهي التي باعت الدول الأخرى في الحلف منظومات دفاع، فيمكنها أن تقوم بعملية الجمع بين القدرات العسكرية المتوفرة لدى إسرائيل وهذه الدول، وإنشاء جهاز إشراف وسيطرة مشترك متعدد الأذرع، وتعزيز منظومات القتال المشتركة في ميدان المعركة.

وكانت مصادر أمنية إسرائيلية قد تحدثت في مطلع شهر أبريل عن زيارة مفاجئة قام بها مدير الاستخبارات العامة في المملكة العربية السعودية، خالد بن علي الحميدان إلى القدس تناولت الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمؤتمر الإقليمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والعرب، والذي اقترحه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال لقاؤهما في واشنطن.

وتحدث تقرير نشره موقع "دييكا" (أبريل 2017) عن تطور سريع في مفاوضات إيجاد أول إطار عمل رسمي لمجلس العلاقات السعودي-الخليجي مع إسرائيل من خلال مبادرة صهر الرئيس ترامب وكبير مستشاريه لعملية السلام في الشرق الأوسط جارد كوشنر، والذي أشرف على إبرام اتفاق لم يعلن عنه بين مسؤولين خليجيين وإسرائيليين لإنشاء قسم لدى مكتب الشؤون الأمنية لمجلس التعاون يهدف للتواصل مع إسرائيل وتقديم إطار عمل فعال لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقنيات تطوير الدفاع الصاروخي وتنسيق إستراتيجيات حروب الشبكات و مكافحة الإرهاب.

وجذب التطور الذي شهده مسار العلاقات الخليجية-الإسرائيلية الانتباه لدى العواصم العربية الأخرى -بما فيها عمان والقاهرة- حول منافع توسيع المجلس وتحويله إلى حلف "ناتو شرق أوسطي" وذلك من خلال إضافة إسرائيل وبعض الدول العربية الأخرى.

وتزامنت زيارة ترامب إلى كل من الرياض والقدس مع الحديث عن رعاية واشنطن لإنشاء "جيش شرق أوسطي" ذاتي التمويل، يمكنه حشد مئات آلاف المقاتلين على وجه السرعة لقتال تنظيم "داعش" وغيرها من الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية، ووضع وزير الدفاع الأمريكي ماتيس ومستشار الأمن القومي الأمريكي مكماستر "تحرير الرقة" في مقدمة المهام التي يمكن أن يضطلع بها هذا

التحالف، وذلك لاعتقادهما أن الوحدات الكردية لا يمكنها القيام منفردة بالأعمال العسكرية الضخمة المخطط لها، وأنها لن تتمكن منفردة من ملء الفراغ الناتج عن سقوط تنظيم "داعش" في مناطق شرقي الفرات، مما دفعهم لمطالبة ترامب بتسريع إجراءات إنشاء "تحالف شرق أوسطي" على غرار التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة لخوض حرب الخليج عام 1991.

وكشف موقع "يوراسيا ريفيو" (12 مايو 2017) أن الولايات المتحدة ترغب في تعيين القائد السابق للأركان الباكستانية الجنرال رحيل شريف قائداً للحلف الجديد الذي يحظى بدعم تل أبيب، مما دفع حكومة ننتياهو لتشجيع الرياض على المضي في هذا المشروع الذي يهدف إلى التحرك في إطار جيوسياسي لاحتواء إيران والمليشيات التابعة لها في المنطقة، خاصة وأن القائد المقترح للتحالف (رحيل شريف) قد عرف عنه الشدة تجاه إيران.

ووفقاً لتقرير نشره "ديبكا" (19 مايو 2017)؛ فإن القائد العام لقوات التحالف الدولي ستيفن تاونسند قد وضع خطة لإنشاء قوة مشتركة من ثمان دول هي: أمريكا، وبريطانيا، والأردن، وألمانيا، وهولندا، والدنمارك، وكرواتيا، والتشيك، تتمتع بغطاء جوي من القاعدة الجوية الأمريكية في عين الأسد بالعراق، وتقوم بمهمة اعتراض الميليشيات العراقية المتوجهة إلى سوريا، وقطع طرق الإمداد عنها على طول الحدود السورية-العراقية.

ومن جهتهم؛ بادر السعوديون إلى إعلان إنشاء قوة عسكرية قوامها 34 ألفاً من المقاتلين يمكن إرسالهم إلى نقاط التماس الأكثر شراسة ووعورة على حدود الأردن مع كل من العراق وسوريا، حيث تتمركز قوات سعودية قرب بادية الشمال الأردنية، ويدور الحديث حول تموضع قوات باكستانية في المثلث الصحراوي الذي يشبك حدود سوريا والعراق، ويربط الجانبين بحدود أردنية امتدادها الطبيعي في العمق السعودي.

وأفاد التقرير أن المشروع الإستراتيجي سيعتمد على الدعم اللوجستي العسكري الأمريكي والتمويل السعودي وتقنيات الأقمار الصناعية الإسرائيلية، التي تتولى عمليات التجسس والمراقبة الفائقة للمناطق الحدودية بين العراق وسوريا والأردن.

3- الحشود الإيرانية لقلب معادلة الصراع

في أول رد فعل إيراني على الخطة العسكرية الأمريكية؛ أطلقت ميليشيات "الحشد الشعبي" حملة عسكرية تمتد على طول الشريط الحدودي مع سوريا، وذلك بمشاركة حركة "النجباء" التي تقاتل إلى جانب قوات النظام في سوريا، والتي أعلنت عزمها: "طرده التنظيم من جميع المناطق الحدودية مع سوريا".

وأكد المتحدث باسم "الحشد الشعبي" أحمد الأسدي، أن "المهمة الأساسية هي الذهاب إلى الحدود لغلقها وتأمينها"، وذلك بالتزامن مع نشر الإعلام الحربي للحشد الشعبي صوراً لعسكريين جرحى، قال إنهم يتلقون العلاج في مستشفيات بالعاصمة السورية دمشق، ويرجح أن يكون المصابون من المرتزقة العراقيين التابعين لقوات "أسد الله الغالب" في العراق والشام.

وعلى الصعيد نفسه؛ كشف نائب رئيس "الحشد الشعبي" أبو مهدي المهندس عن وجود اتصالات مع النظام للتحرك باتجاه الأراضي السورية، وذلك في معرض التعليق على حديث الأمين العام لمليشيا "سيد الشهداء" المعروف باسم أبو آلاء الولائي، والذي أكد فيه أن الميليشيات العراقية العاملة تحت مظلة "الحشد" تنسق مع النظام السوري وقيادة حزب الله اللبناني لشن معركة انطلاقاً من الأراضي العراقية في اتجاه الحدود السورية العراقية خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك بهدف منع القوات الأمريكية من قطع طرق الاتصال بين العراق وسوريا.

تأتي تلك التصريحات بالتزامن مع فتح قوات النظام جبهة جديدة في شرق البلاد هدفها الحيلولة دون تمكن فصائل المعارضة من السيطرة على الحدود السورية-العراقية، وذلك ضمن إستراتيجية إيرانية شاملة تهدف إلى الحفاظ على ممر التواصل مع إيران من خلال العراق.

وتحدثت مصادر عسكرية عن قيام جيش النظام مدعوماً بفصائل تدعمها إيران، بنقل قواته إلى منطقة صحراوية قرب حدوده مع العراق والأردن مدعومين من قبل إيران بدبابات ومعدات ثقيلة للسيطرة على بلدة "السبع بيار" على الطريق الاستراتيجي الرئيسي بين دمشق وبغداد.

ورأى مراقبون أن إثارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمره الصحافي الأخير لمسألة دير الزور واعتبارها أولوية على تحرير الرقة، قد أعطت الإشارات الأولى لعزم دمشق وحلفائها على تغيير خططهم وتحويل قواتهم في الاتجاه الذي يتيح حماية الممرات الإيرانية إلى سوريا.

وتؤكد هذه الأوساط أن تحرك إيران وقوات النظام باتجاه الحدود الشرقية، والذي يتواكب مع حشود للميليشيات الرديفة باتجاه الحدود الغربية للعراق، يمثل خطة إيرانية شاملة لضمان سيطرة القوات الموالية لإيران على الحدود بين البلدين، حيث تحدثت مصادر مقربة من النظام عن تقدم عناصر من الألوية: الأولى والثالثة والخامسة والسادسة عشر على ثلاثة محاور: الأول ينطلق من ريف دمشق بهدف فتح طريق مواز لطريق دمشق بغداد القديم باتجاه معبر التنف على الحدود العراقية، وينطلق المحور الثاني من ريف تدمر الشرقي في حمص باتجاه مدينة السخنة الإستراتيجية لإطلاق عملياته نحو دير الزور، أما المحور الثالث فينطلق من أثريا في حماة باتجاه دير الزور.

وتعتقد أوساط سياسية لبنانية أن إعلان الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله تسليم مواقع قوات الحزب على الحدود السورية اللبنانية، هدفه نقل قوات من الحزب لتنضم إلى قوات تابعة لإيران في معركة الحدود الشرقية السورية.

ورجحت مصادر عسكرية غربية أن تحرك النظام وحلفائه في البادية جاء بعد نصيحة روسية ملء الفراغ الحاصل في البادية بالسرعة القصوى، ونشر قواته هناك وخاصة على الاتجاهين: الجنوبي على الحدود الأردنية، والشرقي باتجاه معبر "التنف" الحدودي مع العراق.

وفي ردها على الحشود التي تدفع بها إيران؛ تقدمت القوات الخاصة الأمريكية جنباً إلى جنب مع قوات "النخبة" البريطانية والأردنية، باتجاه جنوب سوريا في وقت متأخر من يوم الأحد، 14 مايو، عبر معبر التنف الحدودي، وتمركزت في مواقع مُمكنها من إحكام سيطرتها على الطريق الرئيس بين تدمر وبغداد.

وأكدت مصادر ميدانية في دير الزور أن قوات التحالف الدولي الغربي نفذت إنزالاً جويًا استهدف موقعاً خاضعاً لسيطرة تنظيم "داعش" في منطقة البوكمال قرب حدود العراق، وذلك بالتزامن مع قيام فصائل المعارضة بتنفيذ هجوم في البادية السورية على الحدود مع الأردن والعراق بهدف الوصول إلى البوكمال وقطع طرق إمداد "داعش" بين العراق وسورية.

وفيما يبدو جزءاً من إستراتيجية أمريكية جديدة تهدف إلى تحديد مناطق النفوذ بين القوى المتصارعة بقوة السلاح ومنع وقوع اشتباكات غير مرغوبة بينها؛ شنت قوات أمريكية غارات على موكب عسكري لميليشيات موالية للأسد كانت تتحرك باتجاه فصيل "مغاوير الثورة"، التابع للجيش السوري الحر، والذي أنشأ معبراً تجارياً بالقرب من منطقة التنف، وذلك بالتزامن مع تأكيد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن بلاده لن تزيد دورها في الحرب الأهلية السورية لكنها ستدافع عن قواتها.

4- توجه روسيا لإضعاف التحالف الأمريكي وإنشاء تحالف رباعي بديل

تحدث موقع "ديبكا" (19 مايو 2017) عن تنامي القلق في تل أبيب من قيام وفد عسكري عراقي بزيارة إلى دمشق، هي الأولى منذ نحو عشر سنوات، وذلك بالتزامن مع حشود ضخمة تدفع بها إيران وحلفاؤها على جانبي الحدود السورية-العراقية بالقرب من معبر التنف، حيث تشهد المنطقة سباقاً بين هذه الميليشيات وبين قوات التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" للسيطرة عليها.

وأضاف الموقع أن محادثات الوفد العسكري العراقي مع قيادات روسية وإيرانية وأخرى تابعة للنظام تركزت حول "تأمين الحدود بين سوريا والعراق"، الأمر الذي يؤكد إمكانية انحياز بغداد للمحور الذي تعمل روسيا على تعزيزه بالتعاون مع إيران، ورفضها محاولات الاحتواء الأمريكية رغم التعهدات التي أطلقها العبادي خلال زيارته الأخيرة لأمريكا.

وأكد التقرير أن بوتين ينشغل في الأيام الماضية بإعداد اتفاق تشكيل محور رباعي يضم كلاً من موسكو وطهران وبغداد ودمشق، يهدف إلى وقف الانتشار الأمريكي من جهة الجنوب، وخاصة بعد قصف طائرات التحالف بقيادة واشنطن قافلة لمقاتلين موالين للجيش السوري.

ويرى بوتين أن فرصه في إفساد الترتيبات الأمريكية أصبحت كبيرة في ظل المشاكل التي يعاني منها ترامب مع المؤسسات الرسمية والمجتمع الأمني في واشنطن، خاصة وأن بعض الدول المعنية بالحلف لا تُبدي كثيراً من الحماس إزاء التحالف الشرق أوسطي الجديد، وعلى رأسهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك عبد الله الثاني الذي يراقب توغل الحرس الثوري و"حزب الله" وميليشيات عراقية في الجنوب السوري، وبخشي إثارة حفيظة كل من طهران وموسكو ودمشق.

وتبدو عمان غير مقتنعة باكتمال التحضيرات الأمريكية لعمل عسكري وشيك، خاصة وأن المخططات الأمريكية لا تأخذ في الاعتبار كيفية التعامل مع القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها في سوريا، في حال انكسار الفصائل المدعومة من الأردن والولايات المتحدة أمام انسياب إيران ووكلائها في الجنوب السوري.

وتردد الحديث عن لقاء جمع الملك عبدالله مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، تناول إمكانية إرسال قوات مصرية إلى الأردن بهدف التخفيف من وطأة التصعيد الروسي-الإيراني في الجنوب السوري، خاصة وأن السيسي يقيم علاقة تعاون عسكرية وثيقة مع موسكو ونظام بشار الأسد، كما أنه لا يبدي قدراً كبيراً من الحماس الذي تظهره الرياض وأبو ظبي إزاء التحالف الأمريكي الجديد، إذ إنه لا ينظر إلى إيران كمهدد للأمن القومي المصري، ولا يرغب في الزج بقواته في المناطق التي تنتشر فيها القوات الأمريكية، كما أنه يدعم بشار الأسد في محاربة خصومه من "الإسلاميين".

ورأى التقرير أن بوتين يريد توظيف قلق الأردن، وسخط تركيا من قرار واشنطن تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، والذي عبر عنه أردوغان بقوله إن هذه الخطوة: "تعارض مع علاقاتنا وتفاهماتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة"، مضيفاً أنه: "ليس من الصواب رؤية حليفنا الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع تنظيم إرهابي"، وعبر وزير الزراعة التركي عن المزاج العام إزاء واشنطن في أنقرة بقوله إن "الولايات المتحدة متفقة على الطاولة، ومنافقة في الميدان".

توصيات

تؤذن التحالفات الدولية الجديدة برسم مشهد ميداني يقوم على سلطتين متوازيتين: إحداهما روسية-إيرانية في "سوريا المفيدة"، وأخرى تابعة للتحالف الدولي بقيادة أمريكا شمال وشرق وجنوب البلاد،

فيما يبدو أن اللاعبين التقليديين قد يكونوا الخاسر الأكبر من الترتيبات المقبلة، حيث يتجلى أثر الصراع الدولي على السوريين في: فقدان الهوية الجامعة، واستيقاظ العصبويات الهامشية، وسعي القوى المجتمعية الطارئة للبحث عن دوائر الأمان متمثلة في: المنطقة، والطائفة، والعشيرة، وهي صيغ بدائية لم تحقق الاستقرار للعراق ولبنان.

وفي مقابل اختلاف التوجهات الإقليمية وتباين الاصطفافات الدولية؛ تلعب الإدارة الأمريكية بدهاء على ورقة استنزاف الفصائل ودفعها لصراعات بينية، وإنشاء تشكيلات بديلة عنها.

وفي هذه الأثناء تركز الدبلوماسية الوسيطة في أستانة وجنيف على محاولة صياغة تفاهات هشة تحفظ مكاسب القوى الفاعلة على الأرض من خلال التأسيس لدولة تعددية، وفرض هوية علمانية، والزج بدستور ملفق يرسخ الفيدرالية كنظام حكم بديل.

وبناء على هذه المعطيات فإن قوى الثورة مطالبة بتبني إستراتيجية توازن بين مسارات النزاع، وتستشرف المآلات التي يمكن أن تفضي إليها، وتعمل من خلالها على تكوين حراك وطني يستجيب للتحديات القائمة، ويتعامل مع الفرقاء بمستوى الندية وليس من خلال التبعية والانقياد.

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التداعي لإعادة تشكيل بنيوي شامل للمعارضة التي باتت تعتورها الخلافات البينية والصراعات الداخلية والافتتال بين الفصائل وغيرها من الظواهر السلبية التي تتناولها القنوات الفضائية ووسائل الإعلام بصورة يومية.

وتتمثل الخطوة الأولى للخروج من هذه الحالة المزرية في الدعوة لمؤتمر وطني يسفر عنه تأسيس كيان أوسع تمثيلاً لألوان الطيف المعارض، شريطة أن يقوم نظام العضوية فيه على أساس الأهلية والكفاءة وعلى تفعيل دور القوى المجتمعية لإنشاء بدائل مؤسسية تتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

وتقوم الخطوة الثانية على أساس السعي لتحقيق "الشرعية" لهذا الجسد من خلال المزاج ما بين التمثيل الشعبي والاعتراف الخارجي، وللذين نأت مؤسسات المعارضة عنهما بصورة مقلقة نتيجة اعتمادها على "القوة الرديفة" المتمثلة في التمويل الخارجي، ورهن قرارها السياسي والعسكري بتوجهات الداعمين.

أما الخطوة الثالثة فتتمثل في المبادرة إلى تشكيل تيار وحدوي ناضج يمثل الأغلبية المطلقة من السوريين الذين يرفضون مشاريع اقتسام مناطق النفوذ الدولي لبلادهم من خلال دفع بعض المجموعات المنعزلة للمطالبة بإنشاء كيانات "فيدرالية" أو مناطق "حكم ذاتي".